الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.31

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
2 December 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠

الرئيس: السيد سوازو ..... (هندوراس)

ثم: السيد فان دير بلويجم (نائب الرئيس) ..... (بلجيكا)

ثم: السيد سوازو ..... (هندوراس)

المحتويات

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (تابع)

(ب) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (تابع)

البند ٩١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

البند ٩٢ من جدول الأعمال: التنفيذ المنسق والمتكامل لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة المعقودة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة هذه النتائج (تابع)

البند ٨٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-68912 (A)

0268912

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (تابع)

(ب) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (تابع) (A/C.2/57/L.35)

تقديم مشروع القرار *A/C.2/57/L.35*.

١ - **السيد كاربيو جوفيا** (فنزويلا) قدم مشروع القرار A/C.2/57/L.35 المعنون ''معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث''، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٩١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع) (A/C.2/57/L.34)

تقديم مشروع القرار A/C.2/57/L.34

٢ - **السيد جمال الدين** (مصر) قدم مشروع القرار A/C.2/57/L.34 المعنون ''السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية'' وأعرب عن أمله في أن تؤيده جميع الوفود.

البند ٩٢ من جدول الأعمال: التنفيذ المنسق والمتكامل لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة المعقودة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة هذه النتائج (تابع) (A/C.2/57/L.33)

تقديم مشروع القرار *A/C.2/57/L.33*.

٣ - **السيد بيرناردیني** (إيطاليا) قدم مشروع القرار A/C.2/57/L.33 المعنون ''بعد انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بالغذاء بخمسة أعوام'' باسم الاتحاد الأوربي ولاحظ أن الاستثمارات في التقليل من الفقر في المناطق الريفية تحظى بأعلى أولوية في الجهود التي تبذلها بلدان كثيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقال إن مؤتمر القمة العالمي المعني بالغذاء قد دعا إلى إقامة تحالف دولي لمكافحة الجوع بزيادة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق الهدف الوارد في إعلان الألفية بخفض نسبة الناس الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ودعا الاتحاد الأوروبي جميع الوفود إلى تأييد مشروع القرار الذي هو ذو طبيعة إجرائية.

البند ٨٤ من جدول الأعمال: مسائل سياسة الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (تابع) (A/57/15 (الغذاء الأول والثاني والثالث) وA/57/376)

٤ - **السيدة شريفة زاره** (ماليزيا) قالت إنه قد خاب أمل معظم البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف بسبب المشاكل الناجمة عن عدم تناظر هيكلي في اتفاقات جولة أوروغواي في مجال الإعانات والتدابير الاستثمارية المتعلقة بالتجارة، والزراعة والملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، فالمسائل المتصلة بأوجه عدم التناظر هذه والتنفيذ الفعال للالتزامات القائمة والأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية ينبغي أن تعالج بفعالية. والواقع هو أنه ينبغي استعراض الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية بهدف تعزيزها وجعلها فعالة وتنفيذية وأدق.

٥ - كانت البلدان النامية تتوقع أن تجني فوائد في إطار جولة أوروغواي من فتح قطاعي الزراعة والمنسوجات في البلدان المتقدمة لكن صادراتها ظلت تتعرقل بسبب مجموعة متنوعة من الحواجز الجمركية وغير الجمركية والإعانات في الأسواق المتقدمة الرئيسية. والواقع هو أن الرسوم الجمركية على عدد كبير من المواد الزراعية الواردة من البلدان النامية ظلت باهظة، وتراوح بعضها بين ٢٠٠ و٣٠٠ في المائة، على الرغم من مطالبات متكررة بتخفيضها، في حين

ارتفعت باطراد الإعانات المحلية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلى الرغم من إدماج حصص المنسوجات تدريجيا في نظام منظمة التجارة العالمية فإن هناك حاجة إلى إدخال مزيد من المنتجات المهمة تجاريا للبلدان النامية تدريجيا في ذلك النظام. وأعربت عن خيبة أملها إزاء التقدم البطيء المحرز في تنفيذ اتفاق المنسوجات والملابس، الذي هو شرط أصيل وضروري للتنفيذ الكامل لجولة أوروغواي.

٦ - دعت الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلدان النامية إلى الوفاء بالتزاماتهم ووضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في قلب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لاتخاذ التدابير اللازمة لصالح تلك البلدان، بما في ذلك تحسين وصول المنتجات ذات الأهمية التصديرية لهذه البلدان إلى الأسواق عن طريق إلغاء الإعانات المحلية وإعانات التصدير. وينبغي أن تشكل مفاوضات الوصول إلى الأسواق الجزء الرئيسي من برنامج العمل في إطار جدول أعمال الدوحة الإنمائي. وأعربت عن أملها أن يتخذ أعضاء منظمة التجارة العالمية إجراءات محددة لمعالجة المسائل والشواغل التي أثارتها البلدان النامية بشأن الصعوبات التي تواجهها في تنفيذ بعض اتفاقات وقرارات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الافتقار إلى الموارد والقدرات التقنية اللازمة.

٧ - أثنت في هذا الصدد على مختلف المبادرات التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لمساعدة البلدان النامية على تقييم نتائج برنامج عمل الدوحة وتنمية القدرة المؤسسية والمعرفة التقنية اللازمة. كما رحبت بتدشين الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لسلسلة مشاريع جديدة ترمي إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على تقرير السياسة والتفاوض بشأن المسائل التجارية والبيئية الرئيسية. وأعربت عن رغبتها في أن ترى كفاءة منظمة التجارة العالمية في مجال التجارة مستمرة في إفادة البلدان النامية. وأردفت قائلة إنه ينبغي منح المسائل المتعلقة بالتنفيذ والمفاوضات المفروضة بشأن الزراعة والخدمات أولوية عالية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وإنه ينبغي عدم إدراج المسائل الجدلية والتي تسبب الفرقة في برنامج العمل المقبل لمنظمة التجارة العالمية، لأن إدراج مزيد من المسائل الجديدة سيزيد من إثقال كاهل البلدان النامية بالتزامات لا تقدر على تحملها. ومن الواضح أنه توجد في الوقت الحاضر فجوة بين فهم مجالات معقدة مثل الاستثمار والمنافسة والاشتراء الحكومي والقدرة التقنية وقدرة الموارد واستعداد البلدان النامية للتفاوض على كل من هذه المسائل. ومن المهم الاعتراف بأن البلدان النامية في حاجة إلى أن تفهم على نحو أفضل آثار تلك المسائل المتعددة الجوانب في حكومتها ودوائرها التجارية وشعوبها عموما قبل أن يتسنى وضع أي قواعد عالمية.

٨ - **السيد غاليغوس شيريبوغا** (إكوادور): قال إن كثيرا من بلدان الجنوب قد تحول عن استراتيجية الاستعاضة عن الواردات إلى استراتيجية تحرير التجارة، ولذلك أزالت الحواجز الجمركية وغير الجمركية. والواقع هو أن التكامل في منطقته قد أعطي دفعة قوية بإنشاء مناطق للتجارة الحرة. ومن بين هذه المناطق الاتحاد الأندي، الذي أنشئ في سنة ١٩٩٢، ومنذ ذلك الحين ازداد تدفق السلع في المنطقة ازديادا كبيراً. والواقع هو أن الزيادة في حجم ونوعية وتنوع التجارة داخل الاتحاد قد نشطت الاقتصادات الوطنية للبلدان الأعضاء وأوجدت فرص عمل جديدة. وتركّز الجهود الآن على المرحلة التالية وهي إنشاء الاتحاد الجمركي الأندي. وبالتوازي مع هذه العملية دون الإقليمية أبرمت التزامات أخرى بشأن المسائل التجارية مع البلدان الأخرى في المنطقة في سياق رابطة تكامل أمريكا اللاتينية. وأدت هذه الجهود إلى إنشاء مناطق واسعة للتفضيلات الجمركية.

٩ - تجري أيضا مفاوضات لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأندي وسوق الجنوب. وسوف تؤدي هذه العملية التي ينتظر أن تنتهي في كانون الأول/ديسمبر إلى إنشاء منطقة تجارة حرة لأمريكا الجنوبية. كما تجري حاليا مفاوضات بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية للمرحلة التالية من المفاوضات، التي ستنتهي على أكثر تقدير في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وعلى الرغم من تدهور الوضع الاقتصادي العالمي ومن ازدياد التوتر الدولي فقد حققت المفاوضات تقدما كبيرا بالاعتراف الصريح بأن هذه المبادرة ستساعد على تحقيق أهداف أساسية مثل تعزيز الديمقراطية وتوليد الرخاء وإطلاق الطاقات البشرية.

١٠ - أشار إلى الاتفاقات التي عقدت في سياق منظمة التجارة العالمية فقال إن أكوادور تمنح أولوية عالية لاستحداث معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية، وفقا لإعلان الدوحة الوزاري، وإن قدرة البلدان النامية على الاستفادة من قدراتها الإنتاجية ونواحي قوتها بشكل كامل يعتمد، في جملة أمور أخرى، على الإزالة الفعالة للحواجز الشبيهة بالجمركية، مثل الحصص وغيرها من أنواع القيود الكمية، وكذلك التنفيذ الشفاف لتدابير حماية التجارة، مثل مكافحة الإغراق والإدماج التام الفعال لجميع القطاعات في النظام التجاري الدولي. وينبغي أن لا يكون هناك نظام تجاري دولي يفيد عدد صغير فقط من البلدان على حساب استبعاد البلدان النامية. وما دامت الاقتصادات تركز على بيع منتجات زراعية غير صالحة فإنه سيظل هناك عنف وزعزعة للاستقرار في النسيج الاجتماعي في المجتمعات الديمقراطية.

١١ - السيد فان دير بلويج (بلجيكا)، تولى نائب الرئيس الرئاسة.

١٢ - **السيد حسين** (الهند): قال إنه قد أُبرم في اجتماع الدوحة الوزاري التزام وطيد بوضع مصالح البلدان النامية في صلب برنامج عمل منظمة التجارة العالمية. واعتُمد برنامج واسع النطاق يركِّز على التنمية. بيد أنه بعد ذلك بسنة خاب أمل البلدان النامية لعدم إحراز تقدم. فقد كان من المقرر اتخاذ إجراءات محددة بحلول تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر من السنة لكن مرت جميع المواعيد النهائية في تموز/يوليه دون اتخاذ أي إجراء، وبيَّن الافتقار إلى إحراز تقدم في المفاوضات أن الموعد النهائي المقرر في كانون الأول/ديسمبر سيمر أيضا دون اتخاذ أي إجراء. وإن الاستجابة إلى شواغل البلدان النامية وتصحيح عدم التوازن الموجود في النظام التجاري المتعدد الأطراف يحتاج إلى إرادة سياسية وتدابير إيجابية.

١٣ - بدلا من ذلك فإنه منذ اجتماع الدوحة الوزاري تتوقع الذين طالبوا البلدان النامية بتحرير التجارة في الحمائية. يمكن أن يكون لهذا الاتجاه الذي يبعث على الجزع يمكن أن يكون له أثر سلبي على المفاوضات في منظمة التجارة العالمية. وأعرب عن أمله في إحراز تقدم بحلول استعراض منتصف المدة لبرنامج الدوحة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وحث على معالجة المسائل المتعلقة بالتنفيذ والأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية قبل الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في كانكون. وينبغي عدم ربط المسائل غير المتعقلة مباشرة بالتجارة مثل البيئة والاستثمار وسياسة المنافسة بتحرير التجارة. ينبغي عدم محاولة تغيير الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدوحة بأن لا تعقد المفاوضات المتعلقة بمسائل سنغافورة إلا بعد اتخاذ الاجتماع الوزاري الخامس قراراً بتوافق الآراء بذلك.

١٤ - وعلى الرغم من أن الوصول إلى الأسواق مسألة حيوية بالنسبة إلى البلدان النامية فإنها تواجه حواجز أعلى مما تواجهه البلدان الصناعية. وظلت الرسوم الجمركية مرتفعة

على المنتجات التي للبلدان النامية فيها قدرة على المنافسة وتزداد ارتفاعا مع ازدياد مستوى التجهيز. ويمنع تصاعد الرسوم الجمركية البلدان النامية من تجاوز اعتمادها على عدد قليل من السلع الأساسية وتمنعها من دخول السوق على المستويات الأعلى لسلسلة الإنتاج الدولية.

١٥ - كما تحث الحواجز غير الجمركية والمعايير الصحية والمتعلقة بسلامة الأغذية، من الوصول إلى الأسواق. والواقع هو أنه يقدَّر أن الحواجز غير الجمركية تكلف البلدان النامية ١٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا-أي ضعف مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب معالجة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ولا سيما فيما يتعلق بقطاع الخدمات والزراعة، التي هي أسلوب المعيشة في البلدان النامية.

١٦ - استطرد قائلا إن ٧٠ في المائة من الناس هناك يعتمدون على الزراعة في حين يعتمد عليها في البلدان المتقدمة ٧ في المائة فقط. ومع ذلك تحصل الزراعة في البلدان المتقدمة على إعانات تبلغ ٣٥٠ بليون دولار سنويا. ويسهم هذا الوضع في فائض إنتاج يخفض بصورة اصطناعية أسعار المنتجات الغذائية. وينبغي إنجاز المفاوضات المقررة بشأن الزراعة لتحسين الوصول إلى الأسواق بإلغاء إعانات التصدير والإعانات المحلية التي تقدمها البلدان المتقدمة.

١٧ - أشار إلى الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية وحقوق الملكية الفكرية فأكد ضرورة إيجاد حل سريع لمشكلة الأعضاء الذين إن وجدت لديهم قدرة صناعة تحويلية في قطاع المستحضرات الصيدلية فإنها لا تكون كافية، وذلك بالاستخدام الفعال للترخيص الإجباري. واختتم بيانه بملاحظة الدور المهم الذي يؤديه الأونكتاد في دعم البلدان النامية في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية. وقال إنه ينبغي تزويد المؤتمر بقدر أكبر من الموارد المالية.

١٨ - **السيد مونتالغري** (الفلبين): قال إن تقييم النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف الراهن ودور الأمم المتحدة، بما في ذلك دور الأونكتاد، أمر جوهري لتحقيق الأهداف التجارية والإنمائية لمؤتمرات القمة والمؤتمرات التي عقدت مؤخرا.

١٩ - ينتظر إلى جانب توليد التجارة للثروة أن تكون أداة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويتعين تحسين وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق وحصول البلدان النامية على المساعدة التقنية. ومن الضروري أيضا تنفيذ الالتزامات المبرمة في جولة أوروغواي وغيرها من المحافل الدولية بإخلاص. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل أن لا تحول الحمائية دون إحراز تقدم. وأعرب عن تأييد حكومة الفلبين لتنفيذ التدابير المعتمدة للاستجابة للشواغل المتعلقة بالتجارة والتنمية. وعلاوة على ذلك تؤدي منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها دورا مهما في المتابعة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي بذل جهود لتحسين قدرة البلدان النامية على تقرير السياسة والتفاوض بشأن المسائل التجارية والبيئية الجوهرية. وينبغي لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة أن تنسق سياساتها في إقامة نظام تجاري دولي عادل وشفاف وغير تمييزي.

٢٠ - **السيد بريتون** (أستراليا): تكلم باسم مجموعة كيرنز فقال إن إجراء إصلاح أساسي للتجارة العالمية في المنتجات الزراعية هو مفتاح تحقيق الأهداف الإنمائية المحددة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية. وكانت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية قد قررت أن الزراعة جزء لا ينفصل عن النظام التجاري الدولي. ومنذ نهاية فترة تنفيذ جولة أوروغواي لم يُحرز أي تقدم تقريبا في خفض مستوى الإعانات والحماية. وتجاوز إجمالي الدعم والحماية المقدمين إلى المزارعين في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٣١٠ بليون دولار في سنة ٢٠٠١،

وظلت الحواجز الكبيرة التي تحول دون الوصول إلى الأسواق قائمة.

٢١ - لم يبق أمام أعضاء منظمة التجارة العالمية سوى فرص قليلة لتصحيح أوجه اللامساواة في النظام التجاري الدولي. وإصلاح التجارة في المنتجات الزراعية شرط مسبق لتصحيح أوجه عدم التوازن هذه وتعزيز النمو والتنمية المستدامة والتخفيف من الفقر، وتقوية اقتصادات البلدان الرئيسية التي تقدم الإعانة.

٢٢ - فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي حددت نتائج المفاوضات الماضية في مجالات الوصول إلى الأسواق والدعم المحلي والمنافسة بين الصادرات باعتبارها مترابطة ترابطا وثيقا. وينبغي إلغاء إعانات التصدير تدريجيا ويجب خفض الدعم المحلي المشوه للتجارة خفضا كبيرا، وتحسين وصول جميع المنتجات الزراعية إلى الأسواق. كما يوجد اعتراف واسع النطاق بأن الإصلاح الزراعي شرط مسبق لتحسين رفاهية الناس في البلدان النامية، وينبغي أن يشمل تعزيز تحرير وصول السلع إلى الأسواق التي تروج المنتجات الاستوائية بوصفها بدائل لمحاصيل المخدرات غير المشروعة. وينبغي إيلاء المراعاة بصفة خاصة للأمن الغذائي والعمالة الريفية والتنمية وغيرها من شواغل البلدان النامية، حسبما قرر المؤتمر الوزاري المعقود في الدوحة. وقد قدم أعضاء مجموعة كيرنز مقترحات محددة استنادا إلى ولاية الدوحة، ورحبوا بالاقتراحات التي قدمتها أطراف أخرى. بيد أنهم يرغبون في ملاحظة أن الاقتراحات المقدمة من بعض البلدان المتقدمة قد بينت استعدادا محدودا لإجراء إصلاح أساسي. وتحث المجموعة جميع الأطراف المتفاوضة على تنسيق مواقفها، وعلى تقديم اقتراحات تتفق مع الهدف المعتمد المتمثل في إقامة نظام تجاري عادل سوقي المنحى.

٢٣ - أعرب عن رغبة مجموعة كيرنز في إعادة تأكيد استعدادها لمواصلة المشاركة بصورة بناءة في برنامج الدوحة الإنمائي. وقال إن من الضروري إجراء إصلاح كبير في القواعد التجارية الزراعية لتحسين الآفاق الإنمائية لملايين من الناس وإطلاق القدرات الكامنة لقطاعاتهم الزراعية.

٢٤ - **السيد كالداس دى مورا** (البرازيل): تكلم باسم السوق المشتركة للجنوب (مركوسور) والبلدين المنتسبين إليه، بوليفيا وشيلي، فقال إنه خلال الإحدى عشر عاما التي مرت منذ إنشاء مركوسور تحولت السوق من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي. بيد أن منجزات السوق المشتركة، باعتبارها تحالفا استراتيجيا، تعدت بكثير مجال التجارة والاقتصاد، لتشمل إبرام اتفاقات وإقامة روابط تعاون في مجالات كثيرة مثل القضاء والتعليم والصحة وحماية المستهلك. كما عززت السوق الاستقرار السياسي الإقليمي عن طريق تقوية الديمقراطية وتنمية الترابط بين أعضائها. وطبقا لأحكام ''الإقليمية المفتوحة'' لا تميز الدول الأعضاء والبلدان المنتسبان ضد البلدان الأخرى، وتتعاون بنشاط مع البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي.

٢٥ - كانت الإصلاحات التجارية والمالية التي أضطلعت بها البلدان النامية في السنوات الأخيرة كافية لتعزيز النمو الاقتصادي المستمر وحل المشاكل الاجتماعية. ويوجد توافق متزايد في الآراء بشأن الحاجة إلى تهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية، وتعديل وتحديث النظام المالي الدولي لتلافي حدوث أزمات مالية في البلدان النامية.

٢٦ - يمر المجتمع الدولي حاليا بفترات صعبة، سواءً من الناحية الهيكلية أو من ناحية الآفاق الاقتصادية. ويلزم تدابير نقدية ومالية وتجارية لتنشيط النمو الاقتصادي؛ وتقع على عاتق البلدان المتقدمة، التي تؤثر سياساتها الاقتصادية الكلية تأثيرا عالميا مسؤولية خاصة في هذه العملية.

٢٧ - مع ذلك يتعين أيضا مواجهة المشاكل الهيكلية. وأحد المصادر الرئيسية لعدم التوازن الاقتصادي الدولي هو النظام التجاري الدولي، الذي يزخر بالتناقضات: فيوجد الحديث عن تحرير التجارة جنبا إلى جنب مع الحمائية، وهذا تناقض يعرض مصدوقية النظام للخطر. وتحبط أوجه عدم التوازن في مجال التجارة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحسين الظروف المعيشية لسكانها. وفي مجال الزراعة كثيرا ما تفرض أغنى الأمم التي تدافع عن التجارة الحرة حواجز تعرقل التجارة وتتسبب في إلحاق خسائر هائلة بالعالم النامي.

٢٨ - على الرغم من الوعود التي قدمت فإنه بعد انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع بسنة ظلت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف متوقفة. وانعدام التضامن في التجارة الدولية مسؤول عن الجمود الذي أصاب المفاوضات الزراعية داخل منظمة التجارة العالمية. وضم صوته إلى أصوات من سبقوه من المتكلمين لإعادة الإعراب عن الحاجة إلى سياسة زراعية ناجحة لدعم برنامج الدوحة. وأضاف قائلا إنه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تتبع نهجاً بناءً للسماح بإجراء مفاوضات في الأُطر الزمنية المقررة.

٢٩ - في البحث عن مزيدٍ من العدل في النظام التجاري الدولي توجد حاجة إلى معالجة مسائل أخرى بسرعة، مثل إزالة ذروات الرسوم الجمركية وتصاعدها، وتلافي استخدام اتفاق مكافحة الإغراق باعتباره أداه حمائية. وقد بين التاريخ أن التجارة يمكن أن تكون أداة لتحقيق الاستقرار أو لإثارة الاضطراب، وينبغي للمجتمع الدولي أن يقرر الكيفية التي يرغب في أن يستعمل بها هذه الأداة. وعندما أُنشئ الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة كان تحرير التجارة يسعى إلى الإسهام في الاستقرار العالمي. وفي بداية منظمة التجارة العالمية كان المجتمع الدولي مطالب مرة أخرى بإعادة تأكيد هذه المهمة. والوسيلة لتحقيق هذا الهدف هي إزالة أوجه عدم التوازن والظلم في النظام التجاري الدولي. ومركوسور ملتزم بحزم بتحقيق ذلك الهدف لكن الكثير يعتمد على استعداد البلدان المتقدمة للتفاوض.

٣٠ - **السيد نايدو** (فيجي) إن توقع انتعاش متواضع للتجارة العالمية يلقي قدراً من الشك على التنمية المستدامة في البلدان النامية، لاسيما الدول النامية الجزرية الصغيرة مثل فيجي. وتتساءل هذه الدول عن الكيفية التي يمكنها بها أن تستفيد على أفضل وجه من عملية العولمة وتحرير التجارة بينما تواجه التحديات العديدة التي تعزى إلى العوامل الجغرافية والضعف البيئي والاقتصادي.

٣١ - أعرب عن تأييده للآراء المعرب عنها في الفقرتين ٦ و٧ من تقرير الأمين العام (الوثيقة A/57/376) اللتين مؤداهما أن برنامج العمل الشامل المعتمد في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية يدعو إلى بحث عدة مسائل رئيسة تهم البلدان النامية ويلزم إدماجها في المفاوضات وفي العمل العادي لمنظمة التجارة العالمية.

٣٢ - استطرد قائلا إن الاعتراف بأن التجارة هي وحدها أهم مصدر خارجي للتمويل الإنمائي من أجل التنمية المستدامة والتخفيف من الفقر ينطبق بصفة خاصة على فيجي، التي تعتمد على سلع قليلة لها قاعدة اقتصادية ضيقة وزراعية بصورة غالبة. وتعلق فيجي أهمية كبرى على تحرير التجارة والإصلاحات الهيكلية. كما تلتزم ببرنامج العمل المقرر في الدوحة مع الاعتراف بفوائد التكامل الاقتصادي العالمي. بيد أنها، شأنها في ذلك كشأن غيرها من البلدان النامية، تشعر بالقلق إزاء بطء التقدم المحرز في المفاوضات التالية للدوحة والعمل المضطلع به بشأن عناصر رئيسية مثل التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية والزراعة.

٣٣ - أعرب عن رغبة وفده في هذا الصدد في أن يعيد تأكيد التزامه في النظام التجاري المتعدد الأطراف بصياغة استجابات فعالة ومستدامة لشواغل البلدان النامية. وأردف

قائلا إن اتفاق الشراكة الجديدة بين الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، بصيغتها التي أُقرت في الدوحة، جوهرية لأنها تعترف بالطبيعة الخاصة للعلاقات التجارية بين الكيانات، ويمكن أن تعتبر نموذجا للتعاون التجاري بين الشمال والجنوب.

٣٤ - أضاف قائلا إن الزراعة تؤدي دورا بارزا في حالة فيجي. والروابط بينها وبين الأمن الغذائي والتنمية الريفية وحماية البيئة والتنمية المستدامة واضحة وقوية. ولذا فإن فيجي تفضل مواصلة عملية الإصلاح في الزراعة، بموجب المادة ٢٠ من اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، التي تنص على تنوع النظم والأوضاع الزراعية في العالم. ومضى يقول إن البلدان النامية الجزرية الصغيرة لم تستفد بفاعلية من جولة أوروغواي، وينبغي أن تقدم إليها الآن فوائد حقيقية في سياق المفاوضات المتعلقة بالزراعة. كما ينبغي أن يسمح لها باستخدام وسائل مناسبة لكفالة استمرار أداء الزراعة دورها الصحيح. وإن القواعد المصممة لتنظيم التجارة العالمية، ولاسيما تجارة الاقتصادات الصغيرة، ينبغي أن تراعي الاحتياجات الخاصة للدول الجرزية الصغيرة.

٣٥- أكد مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات الدول الإفريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ أن تحرير التجارة في هذه الدول ينبغي أن يكون تدريجيا وعلى مراحل وأن يكون مصحوبا بتدابير داعمة كافية من ناحية العرض. وقد بينت خبرة فيجي أن العملية الصعبة الخاصة بالتكيُّف والتنويع تستحق من العالم المتقدم والوكالات المانحة المتعددة الأطراف اهتماماً مركزاً. ولذا فقد حثت منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمانحين على مواصلة دعم الاحتياجات الإنمائية الاجتماعية الاقتصادية وتقديم المساعدة للتقليل من تكاليف التكيُّفات.

٣٦ - قال إن البطء في الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في عام ٢٠٠٣ هو مسألة تثير القلق. ويبدو احتمال تحقيق الأهداف الإنمائية المعتمدة في الدوحة ضئيلاً لأنه يلزم قدر كبير من العمل التقني والجهد لدفع المفاوضات قُدماً.

٣٧ - تعرب فيجي مجددا عن أهمية إبقاء التجارة والتنمية على صدر جدول أعمال الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك لاحظ وفده أهمية الدور الذي يقوم به الأونكتاد في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتسخير الكفاءات التحليلية والتقنية المتقدمة للمؤتمر، التي قد يثبت أنه لا غنى عنها من أجل التعزيز الفعال للمصالح الاقتصادية الرئيسية للبلدان النامية.

٣٨ - **السيد هوانغ زوكي** (الصين) قال إن الست عشرة مسألة المدرجة في تقرير الأمين العام عن التجارة والتنمية (A/57/376) بوصفها محور التركيز الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة هي جميعها مسائل تهم البلدان النامية. وأعرب عن أمل وفده في أن تنتج الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي ستُختتم بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ نتائج عادلة ومنصفة وتحقق التوازن بين مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومن المهم حل مسائل مثل تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي والمسائل المتعلقة بالزراعة والحواجز التجارية وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والتجارة في الخدمات والاستثمار. وعلى وجه الخصوص ينبغي للبلدان المتقدمة أن تبدي الإخلاص في المفاوضات المتعلقة بالمنسوجات وتدابير مكافحة الإغراق، وتتخذ تدابير ملموسة لتحسين الشروط بالنسبة للبلدان النامية حتى يتسنى لها الوصول إلى أسواقها. وأردف قائلا إن الصين بوصفها بلداً نامياً وعضوا جديدا في منظمة التجارة العالمية تشارك بنشاط في الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٣٩ - أعرب وفد الصين عن تقديره للدور الإيجابي الذي يقوم به الأونكتاد في الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية. وقال إنه ينبغي للمؤتمر أن يواصل تقوية دعمه التقني في مجال بناء القدرات لتمكين البلدان النامية من المشاركة في المفاوضات على قدم المساواة، وينبغي له أن يساعد البلدان النامية على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية العالمية في مجال الاستثمار وتنمية الأنشطة التجارية والتكنولوجية والتجارة في السلع والخدمات والهياكل الأساسية للسلع والخدمات وكفاءة التجارة والميادين المهمة الأخرى. كما ينبغي له أن يقدم المساعدة إلى البلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل الدوحة.

٤٠ - منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية فعلت الحكومة الصينية الكثير لتحسين بيئاتها التجارية والاستثمارية إلى الحد الأمثل. والصين على استعداد للتعاون مع غيرها من الأعضاء لزيادة التحرير وتيسير الاستثمار والتجارة وإنشاء نظام تجاري واستثماري متعدد الأطراف وأكثر عدلاً وملائمةً. وسوف تواصل الصين العمل بجد لتهيئة بيئة استثمارية جيدة للشركات الأجنبية، لاسيما بتحسين البيئة القانونية والمتعلقة بالسياسة وكذلك الهياكل الأساسية الإدارية، وسوف تشجع الاستثمار في الصناعات الجديدة وصناعات التكنولوجيا الرفيعة وسوف تدعو بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمار، وتشجع الاستثمار الأجنبي في المنطقتين الغربية والوسطى من الصين، وتحتفظ بسوق عادلة ومفتوحة وترتقي بها إلى درجة الكمال.

٤١ - **السيد ميزوكامي** (اليابان) قال إنه من الضروري تأمين موارد مالية أكبر، بما في ذلك موارد محلية، وتنشيط الاستثمار والتجارة الدوليين حتى يحقق المجتمع الدولي التنمية المستدامة. وإن وصول منتجات البلدان النامية، ولاسيما منتجات أقل البلدان نمواً، إلى الأسواق هو من بين المسائل ذات الأهمية الكبيرة. وجميع المنتجات الصناعية الواردة من أقل البلدان تقدما تقريبا تدخل اليابان في الوقت الحاضر دون رسوم جمركية ودون أن تخضع لحصة معينة وعلاوة على ذلك فقد قررت اليابان تنقيح قوانينها الخاصة بالرسوم الجمركية للسنة المالية التي تبدأ في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لزيادة إعفاء منتجات أقل البلدان نموا من الرسوم الجمركية وقيود الحصص.

٤٢ - التنفيذ الفعال لبناء القدرات التجارية وتطبيق المعاملة الخاصة والتفضيلية ولا يقل عن ذلك أهمية. وفيما يتعلق ببناء القدرات رحبت اليابان بالأنشطة التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية حاليا، مثل إنشاء صندوق استئماني عالمي لبرنامج الدوحة الإنمائي. وقد تبرعت اليابان بمبلغ ١,٥ مليون فرنك سويسري لهذا الصندوق، وتعرب عن استعدادها لتقديم تبرع مالي إلى الدورة التدريبية المكثفة لآسيا والمحيط الهادئ، التي ستعقدها منظمة التجارة العالمية والأونكتاد في وقت لاحق من سنة ٢٠٠٢. وقد نفذت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي عدة مشاريع للمساعدة التقنية، مثل إيفاد خبراء يابانيين إلى بلدان أخرى، ودعوة متدربين إلى اليابان، وعقد حلقات تدريب على التجارة والتنمية. وينبغي تشجيع التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية. وللأونكتاد ميزة نسبية في ميادين مثل الاستثمار والمنافسة في البلدان النامية، وينبغي تقاسم معرفته الفنية مع أمم العالم.

٤٣ - ينبغي أن تعود التجارة بفوائد على كلا الطرفين. وسوف يكون المجتمع الدولي أكثر رخاءً عندما يشارك في التجارة الدولية أكبر عدد ممكن من البلدان. ولذا فإنه من المهم مراعاة ضعف البلدان النامية ومنحها معاملة خاصة وتفضيلية.

٤٤ - **السيد أكرم** (باكستان) قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

٤٥ - أضاف قائلا إن التجارة أداه قوية للتنمية لكن البلدان النامية هي الجانب الأضعف. وبدلاً من مساعدتها فإن النظام التجاري الدولي يميز ضدها بعدة طرق. وخلال الخمس والخمسين سنة الماضية تدهورت أسعار السلع بقيمتها المطلقة وبالنسبة إلى أسعار السلع الصناعية. واستبعدت الزراعة والمنسوجات لمدة خمسين عاما من النظام التجاري العادل لمجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة ''الغات''). وحتى مع خفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية تواجه صادرات البلدان النامية ذروات رسوم جمركية تمييزية وتصعيدات تمنعها من دخول أكبر الأسواق، وتحول دون التجهيز وتدبم دورها باعتبارها منتجة للمواد الخام والسلع الأساسية.

٤٦ - تفاقم تراث عدم المساواة بسبب اتفاقات جولة أوروغواي. فقد أكد الاتفاق المتعلق بالزراعة عدم المساواة بالسماح للبلدان المتقدمة بمواصلة تقديم الإعانات والرسوم الجمركية المرتفعة ودعمها للأسعار في حين قيد البلدان النامية بمستوى دعم يبلغ ١٠ في المائة على الأقل، وأُجل إلغاء حصص ترتيب الآليات المتعددة المفروضة على صادرات المنسوجات من البلدان النامية لمدة عشر سنوات أخرى وتضمن اتفاقاً TRIPS وTRIMS التزامات كانت معظم البلدان النامية غير مستعدة لها على الإطلاق؛ وفي قطاع تجارة الخدمات الذي استحدث مؤخرا اتفق على التحرير بصورة رئيسية في المجالات التي تهم البلدان المتقدمة، مثل الخدمات المالية وليس بالنسبة لتنقل ''الأشخاص الطبيعيين''، أي الناس الذين يبحثون عن الوظائف الأدنى أجرا.

٤٧ - أضاف قائلا إن أحكام الإعلان المعتمد في مؤتمر الدوحة الوزاري تعكس أكثر ما تعكس أهداف الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الرسوم الجمركية الصناعية والاستثمار وسياسة المنافسة والبيئة وتيسير التجارة. ولم يجر بشكل كافٍ معالجة الميادين ذات الأولوية للبلدان النامية، بما في ذلك التنفيذ والزراعة والحدود القصوى للرسوم الجمركية وتدرجها، وتدابير مكافحة الإغراق والتدابير الخاصة والتفضيلية. وأعرب عن سرور باكستان لأن المدير العام الجديد لمنظمة التجارة العالمية قد حدد الأهداف الإنمائية في برنامج عمل الدوحة بعبارات محددة إلى حد بعيد. وإلى أن يتحقق تقدم في تنفيذ برنامج الدوحة الإنمائي ينبغي أن لا ينتظر من البلدان النامية أن توافق على مزيد من الالتزامات في المجالات التي تهم البلدان الصناعية. ويشعر بعض الشركاء التجاريين الأقوياء أنه يجب على اللاعبين الأضعف أن يقدموا تنازلات في مفاوضات منظمة التجارة العالمية لأن أمامهم خيار إبرام اتفاقات ثنائية وإقليمية للتجارة الحرة خارج منظمة التجارة العالمية مع الشركاء الذين يقبلون ذلك على أساس شروطهم الخاصة. وأخيرا فإن اللاعبين الرئيسيين أنفسهم هم الذين يحتاجون إلى نظام تجاري دولي قائم على قواعد؛ فبدونه من المرجح أن يحيوا سياساتهم الماضية التي ترفع شعار ''إفقر جارك''.

٤٨ - يجري تدريجيا استبعاد عدة بلدان نامية ذات عدد كبير من السكان، لاسيما في جنوب آسيا، من المناطق الإقليمية في التجارة الحرة التي تنشأ في مناطق مختلفة من العالم. وسوف يؤثر هذا تأثرا سلبيا في نموها الاقتصادي ومعاييرها الاجتماعية ويقوض النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي تنظمه منظمة التجارة العالمية. كما يجب على مفاوضات الدوحة أن تصد خطر ''الحمائية الجديدة'' - الشروط البيئية والاجتماعية، بما في ذلك المعايير المتعلقة بالعمل-لتقيد صادرات البلدان النامية. وأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الدوحة مازال ضئيلا حتى الآن. وإذا لم تحرز أوجه تقدم كبيرة من انعقاد الاجتماع الوزاري في

المكسيك في سنة ٢٠٠٣، ولاسيما بشأن المسائل الإنمائية ذات الأولوية، فإنه يوجد خطر حدوث جمود وهذا قد يؤدي إلى زيادة إسراع الاتجاهات السلبية الظاهرة في الاقتصاد العالمي ويحول التباطؤ الاقتصادي الرامي إلى فساد حقيقي.

٤٩ - **السيد ممبي -وافولا** (أوغندا) قال إن بلده معتمد على التجارة لتوليد الموارد اللازمة لتمويل التنمية. ومعظم حصته من التجارة من السلع الأساسية ومقيدة بشروط غير مواتية للوصول إلى الأسواق تؤثر في منتجات مثل البن. ودعا وفده شركاء أوغندا في التنمية إلى التعاون على إيجاد نظام تجاري عادل متعدد الأطراف. ورحب وفده بقانون النمو والفرصة في أفريقيا الذي سنته الولايات المتحدة وخطة كل شيء ما عدا السلاح التي وضعها الاتحاد الأوربي واستدرك قائلا إنه بدون القدرة على الاستفادة من هذه الفرص والاستثمار لتحسين القيمة المضافة لمنتجات بلده وأقل البلدان نموا والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية بين أقل البلدان نموا فإن فوائد المنافذ التجارية.

٥٠ - وجد وفده تشجيعا في الاجتماع الذي عقدته أمانة الأونكتاد مؤخرا عن العملية التالية للدوحة ولاحظ وفده على وجه الخصوص مجمل ''المشروع الوحيد'' اللازم لترجمة برنامج عمل الدوحة إلى برنامج إنمائي يرمي إلى إيجاد فرص تجارية مفيدة وملموسة للبلدان النامية. ودعا وفده إلى التنفيذ السريع للالتزامات المبرمة في الدوحة لمعالجة استبعاد أقل البلدان نموا في مجال التجارة الدولية وتنفيذ برامج العمل المعتمدة لدراسة المسائل المتعلقة بتجارة الاقتصادات الصغيرة وجميع القرارات ذات الصلة المتخذة في بروكسل ومنتيري وجوهانسبرغ. ولاحظ وفده بقلق التقدم البطيء المحرز في المفاوضات المتعلقة بالعناصر الرئيسة لعملية الدوحة، مثل المعاملة الخاصة والتفضيلية والمسائل المتعلقة بالتنفيذ والزراعة والخدمات والوصول إلى الأسواق.

٥١- قال إن هيئات مثل الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية والأمانات والهيئات الحكومية الدولية والمعنية بالتجارة تؤدي دوراً مهماً. وإن حكومته باعتبارها مستفيدة من الدعم التقني الذي يقدمه الأونكتاد قد اعتمدت مؤخرا سلسلة من الأنشطة لدعم استراتيجياتها الاستثمارية. وأن التقارير التحليلية مثل تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نموا وتقرير التجارة والتنمية مفيدة في مفاوضات حكومته المتعددة الأطراف. ودعا وفده الأمين العام إلى تقوية قدرة الأونكتاد على تقديم الخدمات الحيوية إلى البلدان النامية.

٥٢ - **السيد كاظمي كامياب** (جمهورية إيران الإسلامية) قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فترويلا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

٥٣ - أضاف قائلا إن النظام التجاري المتعدد الأطراف قد جعل مستقبل جميع البلدان مترابطا أكثر مما كان في أي وقت مضى لكن الفوائد لم توزع توزيعا عادلاً، وهذا يمثل خطرا. وقد ركز برنامج الدوحة على المواضيع التي تهم البلدان النامية لكنه لن يحل مشاكلها ما لم ينفذ بفاعلية. وكون ربع عدد بلدان العالم مازال مستبعدا من صلب النظام التجاري المتعدد الأطراف يدل بصورة أكبر على العقبات التي تواجهها هذه البلدان عند انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية أكثر مما يدل على عدم استعدادها وعدم رغبتها. وإن عملية الانضمام المطولة والتنازلات المطلوبة منها وعدم التوازن بين الحقوق والالتزامات وظهور أفكار جديدة مثل ''بعد منظمة التجارة العالمية'' أو ''قبل منظمة التجارة العالمية'' توحي جميعها بتجاهل مبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية وانعدام المعاملة بالمثل تجاه البلدان النامية. ومن الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام بصفة خاصة إلى هذه المسائل الأساسية في جولة المفاوضات الجديدة وخلال عملية الانضمام.

٥٤ - إن مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية ضروري للبلدان النامية وأعيد تأكيده في إعلان الدوحة الوزاري. ومع ذلك فإنه بعد الاتجار لمدة سبع سنوات في ظل منظمة التجارة العالمية يبدو أن المعاملة الخاصة والتفضيلية تتمثل على الأكثر في رغبة تمييزية لدى الدول التجارية الرئيسية في منح بعض التنازلات إلى مجموعة مختارة من البلدان النامية على حساب الأخيرة. وإن الصياغة المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية ينبغي أن تكون أكثر إلزاما، وينبغي ممارسة قدر أكبر من الضغط لكفالة تنفيذها. وينبغي التركيز أيضا على المفاوضات الزراعية وعلى إزالة التشوه السوقي وعلى تحسين وصول البلدان النامية إلى الأسواق. والمسائل الأخرى التي تتطلب اهتماما خاصا هي الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والمشاكل المالية والتكنولوجية والمؤسسية للبلدان النامية. ومعظم البلدان النامية ليست في وضع يمكنها من إبرام التزامات في مجالات جديدة مثل التجارة والبيئة والاستثمار والمنافسة. وينبغي أن توجه المفاوضات بدلا من ذلك نحو حل المشاكل التي تعترض تنفيذ الاتفاقات القائمة. ورحّب وفده بالاستراتيجية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية لتوسيع نطاق التعاون التقني وبتجديد تعاونها مع الأونكتاد.

٥٥ - أضاف قائلا إن الوضع الخاص لجمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق بعملية انضمامها يدل على أوجه القصور الموجودة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ونتيجة إلى اللجوء المجحف إلى توافق الآراء مُنعت إيران من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وهذا يتعارض مع روح عالمية المنظمة. وأعرب عن رغبته في أن يسترعي الانتباه في هذا الصدد إلى الفقرة ٣٠ من إعلان مونتيري وإلى التعهدات الواردة في الفقرة ٨٤ من خطة التنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بتيسير انضمام جميع البلدان النامية التي تقدم طلبات للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

٥٦ - أعرب عن أمل وفده في أن يساعد الأونكتاد والمنظمات الأخرى ذات الصلة البلدان النامية التي ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية على الاستعداد للانضمام بسرعة أكبر إلى عضوية المنظمة. وحث وفده مجتمع المانحين على تزويد الأونكتاد بالموارد اللازمة لتمكينه من تقديم مساعدة فعالة حسب الطلب إلى البلدان النامية.

٥٧ - **السيدة نن تي بنه** (فييت نام): قالت إنه في سياق العولمة تستطيع التجارة أن تتيح فرصة للبلدان النامية لإسراع عجلة نموها الاقتصادي وتوفير موارد متزايدة يمكن التنبؤ بها، والمساعدة على القضاء على الفقر وتضييق الفجوة الإنمائية. بيد أن هناك حاجة شديدة إلى ظروف مواتية لتنمية حصة البلدان النامية من التجارة الدولية وزيادتها: فمن الضروري إقامة نظام تجاري غير تمييزي متعدد الأطراف يمكن التنبؤ به لتيسير تنمية التجارة في البلدان النامية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي إرادة سياسية أقوى، وأن يبذل جهودا أكبر لحل المشاكل والعقبات الراهنة المتعلقة بتدهور مستويات التجارة العالمية وارتفاع الرسوم الجمركية على منتجات البلدان النامية. وينبغي تقوية الأونكتاد حتى يستطيع مواصلة الاضطلاع بدور مركزي في بناء القدرات لتمكين البلدان النامية من التعامل مع المشاكل التجارية.

٥٨ - أعربت عن تأييد وفدها لتحرير التجارة الدولية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية، وقالت إنه يعتبره قوة دينامية للتعجيل بالنمو والتنمية. وينبغي وضع معاملة خاصة وتفضيلية، وينبغي للبلدان المتقدمة أن تزيل الحواجز الجمركية المرتفعة وتلغي التدابير الحمائية التي تؤثر في المنتجات المنافسة الواردة من الاقتصادات النامية، وتمنح هذه البلدان معاملة تفضيلية بهدف تيسير وصولها إلى أسواقها. وينبغي عقد جولة جديدة معدة إعدادا جيدا للمفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية. وتعتبر فييت نام الانضمام المبكر إلى منظمة التجارة العالمية أعلى أولوية في عملية إدماج اقتصادها في

الاقتصاد العالمي وتوسيع علاقاتها التجارية بالبلدان الأخرى، وتأمل في أن تحصل على تأييد كاف لانضمامها إلى العضوية بنهاية سنة ٢٠٠٤.

٥٩ - **السيد أبرهه** (إثيوبيا): قال إن التجارة أحد المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي لتنمية البلدان النامية لكن بلده يشعر بالقلق لأن الأداء التصديري الأخير لمصدري السلع الأساسية، بما في ذلك أقل البلدان نموا، كان غير منتظم وغير أكيد. وينبغي للنظام التجاري الدولي أن يعالج المشكلة المزمنة المتمثلة في انخفاض أسعار السلع الأساسية، التي تسببت في وجود فجوة هائلة ومتزايدة بين أسعار المنتجين والأسعار الاستهلاكية. وأعرب عن ترحيب إثيوبيا بأحكام الدوحة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق ودعم تنمية الإنتاج وقواعد التصدير وتيسير وإسراع عجلة مفاوضات الانضمام لصالح أقل البلدان نموا وكذلك إنشاء فريق عامل معني بالتجارة ونقل التكنولوجيا برعاية المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. وأردف قائلا إن برنامج الدوحة الإنمائي يمكن أن يكون إسماً على مسمى فعلاً لو قرن وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدعم المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة وبناء القدرات لخفض القيود على جانب العرض. كما ينبغي أن يوجه الدعم في بناء القدرات نحو تلبية الاحتياجات الصحية والإصحاحية والحواجز التقنية أمام التجارة. ويجب حل المسائل المتعلقة بالتنفيذ بسرعة، ولا سيما في الميادين ذات الأهمية التصديرية مثل المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية. وأعرب عن ترحيب إثيوبيا أيضا بالتوصية الواردة في إعلان الدوحة التي تدعو إلى إنشاء فريق عامل معني بالتجارة والديون والمالية. وإن من شأن إجراء تحليل دقيق للروابط بين التجارة والمالية والديون الخارجية في سياق البلدان المعتمدة على السلع الأساسية أن يساعد متخذي القرارات على التعامل مع معايير تحمل الديون الموضوعة فيما يتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٦٠ - استأنف السيد سوازو (هندوراس) الرئاسة.

٦١ - **السيد سافتشك** (أوكرانيا) قال إن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة قد أسفر عن تركيز أشد على المسائل ذات الصلة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية. وإن التحديات الرئيسية المتعلقة بالسياسة التي تواجه الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية حالياً تختلف اختلافا تاما عن المشاكل التي كانت تواجهها في الماضي لأن التوازن بين المخاطر في الاقتصاد العالمي قد تغير. وهناك حاجة إلى زيادة الجهود لتوسيع الأسواق المفتوحة والمحافظة عليها لتمكين تلك الاقتصادات من الاستفادة من تحرير التجارة وإدماجها على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي. وأضاف قائلاً إن توسيع الأسواق النامية والأسواق التي تمر بمرحلة انتقالية سيسفر عن نمو اقتصادي وسوف يؤثر تأثيرا إيجابيا في النظام الاقتصادي العالمي. وأردف قائلا إن لمنظمة التجارة العالمية دوراً رئيسياً للقيام به في إقامة علاقات تجارية عادلة وغير تمييزية ومتعددة الأطراف، وأنها في وضع جيد يمكنها من تقديم مبادئ توجيهية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لكفالة الوصول إلى الأسواق العالمية على قدم المساواة.

٦٢ - أعرب عن اعتقاد أوكرانيا أن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سيدمجها تماما في النظام التجاري الدولي، وقال إنها تحث المجتمع الدولي على تيسير ذلك الانضمام بشروط يمكن تنفيذها ومعقولة تجاريا. وإن أوكرانيا تعلق أهمية أساسية على إقامة شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، وحددت الاندماج في الاتحاد باعتباره أولوية استراتيجية. وهي تعلق أهمية كبرى على تنمية التجارة الثنائية مع الدول الأعضاء في الاتحاد.

٦٣ - لاحظت أوكرانيا بارتياح التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك، وهي على اقتناع بأنه ينبغي للأونكتاد أن

يستمر باعتباره مركز تنسيق في منظومة الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية. وأعرب عن ترحيب أوكرانيا بتوسيع نطاق أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد، وتأمل في أن يستطيع المؤتمر تلبية الطلب على المساعدة التقنية الذي زاد بعد اجتماع الدوحة.

٦٤ - **السيد تالبوت** (غيانا) تكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي التي هي أعضاء في الأمم المتحدة فقال إن البلدان الأعضاء في الاتحاد الكاريبي تعتمد دائما اعتماداً كبيرا على التجارة الخارجية، وأبدت قدراً كبيراً من الانفتاح أمام التجارة والاستثمار وفي العقود الأخيرة اتخذت خطوات كبيرة لتحرير قطاعاتها التصديرية لكن ما زالت توجد عقبات من بينها قلة مجموعة الصادرات نسبيا، ومعظمها سلع أساسية، ولاسيما منتجات زراعية. كما أن تقوض النظم التفضيلية نتيجة لجولة أوروغواي مع ازدياد ميل البلدان المتقدمة إلى دعم إنتاجها الزراعي عن طريق عدة سياسات محلية وتدابير تتعلق بمنافسة الصادرات وهذا له آثار خطيرة في منطقة الاتحاد الكاريبي، حيث تعتبر الضرائب على التجارة والمعاملات الأجنبية المصدر الرئيسي للدخل العام. وإن تعديل النظام الضريبي ذاته قد أصبح تحديا إنمائيا جديدا لبلدان اتحاد الكاريبي، حيث تعتبر الموارد الحكومية المصدر الرئيسي للتمويل الإنمائي. ولهذه الأسباب تطلب الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي من المجتمع الدولي معالجة مسألة التعاون الضريبي عن طريق عملية متعددة الأطراف، باعتبارها على عكس النُهج الحالية المتجزئة وغير الشفافة. وإن المنافذ السوقية المحدودة المتاحة للبلدان النامية وزيادة اختراق منتجات البلدان المتقدمة للأسواق قد زاد من تعقد مهمة تحرير التجارة بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية. وإن تطبيق معايير من جانب البلدان المتقدمة على الصادرات الواردة من البلدان النامية يمثل حاجزاً تجارياً أمام تلك البلدان. وهذا هو أحد الأسباب التي دفعت بلدان الاتحاد الكاريبي إلى أن تحث على منح الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة مراعاة خاصة في المفاوضات التجارية بسبب عجزها عن تحقيق وفورات الحجم الكبير في مجالات مثل الحكم والهياكل الأساسية التجارية والنقل.

٦٥ - أضاف قائلا إن كثيرا من بلدان اتحاد الكاريبي تشعر بالقلق أيضا إزاء عملية التحول الهيكلي في الاقتصاد العالمي، وآثارها في الحوافز المحلية والمنافسة ولا سيما في المديين القصير والمتوسط. وهذا هو السبب في أنها مازالت تضغط من أجل منح منتجات التصدير التي تهم البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية في اتفاقات التجارة وإيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتحسين القدرات وتقديم مساعدة خاصة تتعلق بالتكيف. واستطرد قائلا إن بناء القدرات مازال ضروريا لتنمية الصناعات والمشاريع ذات القدرة على المنافسة الدولية: توجد مؤسسات وبرامج كثيرة لتنمية الموارد البشرية وتقديم المساعدة التقنية لكنها كثيرا منها يعاني من قلة الموارد البشرية والمالية، وفي أغلب الأحيان تترك البرامج والمشاريع دون إكمال. وإن وضع برامج إقليمية للاستفادة من التحالفات الاستراتيجية مع المؤسسات الإقليمية يمثل خطوة أخرى لتصحيح هذا الوضع.

٦٦ - مازالت بلدان الاتحاد الكاريبي تشعر ببالغ القلق إزاء تدهور معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية التي يزيدها سوءً على سوءاً الخسارة المتزايدة لحصتها السوقية في الأسواق العالمية لتصدير السلع الأساسية. وإن خطورة هذه المشكلة تلقي ظلالا من الشك على إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية. وهذه المشكلة لم تناقش مناقشة كافية في الدوحة أو في مونتيري أو في جوهانسبرغ. وتميل المؤسسات المالية الدولية إلى التقليل من أهمية هذه المشكلة بالنسبة للبلدان المعنية. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تتخذ الخطوات اللازمة لإلغاء ذروات الرسوم الجمركية وتلغي هذه الرسوم

والإعانات التي تشوه التجارة في المنتجات الزراعية، وتضاعف الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية. وينبغي لها أن تنضم إلى السوق المشتركة للسلع الأساسية، وأن تزوده بالموارد اللازمة لمساعدة البلدان النامية التي تواجه مشاكل متعلقة بالسلع الأساسية. كما ينبغي تزويد الأونكتاد بالموارد اللازمة لتمكينه من أن يعمل بقدر أكبر من الفعالية فيما يتعلق بمسألة السلع الأساسية. وقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي تكرر دعوتها إلى عقد اجتماع دولي رفيع المستوى لمعالجة مسألة السلع الأساسية.

٦٧ - ينبغي أن تكون عمليات اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية أكثر شفافية وعملية إعدادها أكثر تشاركية للسماح للبلدان النامية بالمشاركة فيها بصورة كاملة وفعالة. ومن المهم في هذا الصدد إبقاء بند التجارة والتنمية على صدر جدول أعمال الجمعية العامة. وقال إن الدول الأعضاء في اتحاد الكاريبي تلاحظ بقلق التقدم البطيء المحرز في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن المسائل الرئيسية المهمة للتنمية، بما في ذلك المعاملة الخاصة والتفضيلية والمسائل المتعلقة بالتنفيذ والزراعة والخدمات والوصول إلى الأسواق. وإذا أريد للتجارة الدولية أن تكون حقاً أداه فعالة لتنمية البلدان النامية فإنه ينبغي أن تنعكس الاحتياجات والاهتمامات الإنمائية للبلدان النامية بشكل كامل في القواعد والمؤسسات الاقتصادية العالمية المتعددة الأطراف.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٠